

متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر والبطالة " حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004-2012"

سمير عماري.
ammarisamir@gmail.com
جامعة المسيلة (الجزائر).

دلندة بلحسين.
Lindabel86@gmail.com
جامعة المسيلة (الجزائر).

ملخص

يهدف المشاركة في إثراء الحوار العلمي بخصوص الرؤية الإسلامية لمقاومة الفقر والبطالة عن طريق: الزكاة والأوقاف والتمويل الأصغر"، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بمعالجة موضوع متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر والبطالة: "حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة 2004-2012"، حيث سنقوم في بداية الدراسة بتوضيح بعض المفاهيم الأساسية حول صندوق الزكاة الجزائري من حيث تعريفه ونشأته وإدارته وكيفية عمله، ثم بعد ذلك سنتطرق إلى دوره في الحد من الفقر والبطالة وذلك من خلال التركيز على حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة، مع الإشارة إلى أهم المتطلبات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور هذا الأخير في الحد من الفقر والبطالة.
الكلمات المفتاحية: الزكاة، صندوق الزكاة، الفقر، البطالة.

summary

In order to participate in the scientific debate on Islamic vision to fight poverty and unemployment through: Zakat, Awqaf and microfinance, and through this paper we address the requirements for activation of the leading role of the Algerian Zakat Fund in reducing poverty and unemployment: ' if the Zakat Fund to M'sila 2004-2012 ', where we will be at the beginning of the study to explain some basic concepts about Algerian Zakat Fund, by definition, its origin and its management and how it works, then we will look to reduce poverty and unemployment through Focus on the situation of the Zakat Fund of M'sila, with reference to the most important requirements that would contribute to activating the role of the latter in reducing poverty and unemployment.

Keywords: Zakat, Zakat Fund, poverty, unemployment

مقدمة:

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الكثير من دول العالم، والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للمجتمعات البشرية فيها من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. ويهدف الحد من هذه المشكلة في الجزائر وبمبادرة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قامت بإنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على مستوى التراب الوطني معتمدة في ذلك على بعض تجارب الدول العربية والإسلامية التي سبقتها في هذا المجال، حيث يأمل القائمون عليه أن تكون هذه الوسيلة ملائمة وفعالة في الحد من مشكلة البطالة بالجزائر. فالزكاة تعتبر إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية والنهوض بها من أجل الوصول إلى مستوى معيشي ملائم للمجتمعات.

تأسيسا على ما سبق وفي هذه الورقة البحثية سنحاول توضيح دور صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة من خلال الإشارة إلى حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة، وذلك بالاعتماد على الهيكلية التالية:

المحور الأول ماهية صندوق الزكاة الجزائري

أولاً: مفهوم صندوق الزكاة الجزائري ونشأته؛

ثانياً: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري؛

ثالثاً: إدارة صندوق الزكاة الجزائري؛

رابعاً: الجوانب المختلفة لصندوق الزكاة الجزائري.

المحور الثاني: دور صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة " حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة".

أولاً: كيفية مساهمة صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة؛

ثانيا: انجازات صندوق الزكاة لولاية المسيلة في مجال الحد من مشكلة البطالة؛
ثالثا: إجراءات وتدابير عامة لتفعيل دور صندوق الزكاة لولاية المسيلة في الحد من مشكلة البطالة.

المحور الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري

من خلال هذا المحور سنقوم بتعريف صندوق الزكاة الجزائري مع إعطاء لمحة موجزة عن مراحل نشأته، ثم نعرض هيكله التنظيمي وكيفية إدارته، وفي الأخير نتطرق إلى بعض الجوانب المختلفة الخاصة به.

أولاً: مفهوم صندوق الزكاة الجزائري ونشأته

1. تعريف صندوق الزكاة الجزائري:

هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وتتم عملية الجمع على مستوى المساجد وأيضاً عبر حسابات بريدية جارية ولائنية، ويستعين بثلاثة أنواع من اللجان وعلى مستويات مختلفة وهي اللجنة الوطنية، اللجنة الولائية واللجان القاعدية على مستوى الدوائر التي تنفذ عمليات الجمع والبحث والتوزيع على المستحقين ويرأسها الإمام المعتمد في الدائرة، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و300000 دج تسدد خلال أربع سنوات (غالم وفيشوش، 2011، ص 10).

2. نشأة صندوق الزكاة الجزائري:

انطلاقاً من الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، تم إنشاء صندوق الزكاة بهدف القضاء على الفقر والبطالة، وتم تجسيد الصندوق على الواقع كمرحلة أولى سنة 2002، بإشراف وتدعيم وزير الشؤون الدينية أبو عبد الله غلام الله و عدة إدارات جامعية، وفي هذا الصدد تم القيام بعدة حملات لتوعية المواطنين وتعريفهم بأهمية المشروع وتوضيح أهدافه وأبعاده ومقاصده الحقيقية، وذلك عن طريق المساجد والندوات والحصص التلفزيونية والإذاعية، كما قامت الوزارة بإنشاء صفحة إلكترونية خاصة بالصندوق على شبكة الأنترنت بها جميع المعلومات المتعلقة بالصندوق، وطرق جمع أموال الزكاة وكذا كيفية صرفها والمسؤولين على ذلك. وفيما يلي أهم المراحل التي مر بها إنشاء صندوق الزكاة بالجزائر (بوحجلة، 2006، ص ص 46، 47):

المرحلة الأولى: مرحلة اللقاءات الأولية سنة 2002: تم تأسيس لجنة مشكلة من ممثلي القطاعات التالية:

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف؛
 - جامعة البلدة، جامعة الجزائر وجامعة سطيف؛
 - المعهد الجمركي والجبائي الجزائري- التونسي.
- وكان عدد أعضاء هذه اللجنة 10 أشخاص تحت رئاسة معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف، وعقدت هذه اللجنة لقاءين على مستوى الوزارة وتمحورت النقاشات حول النقاط التالية:
- شكل تنظيم جمع الزكاة؛
 - شكل تنظيم صرف الزكاة؛
 - الأساليب العلمية لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة؛
 - تحضير الأرضية اللازمة لإنشاء صندوق أو مؤسسة الزكاة.

المرحلة الثانية: ورشة تفعيل الزكاة: خلال هذه المرحلة تم عقد ورشة لتفعيل الزكاة بجامعة البلدة، وكان ذلك على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 08، 07 جويلية 2002 بحضور نفس اللجنة الأولى، وخلالها تم الاتفاق رسمياً على ما يلي:

- إنشاء هيكلية الصندوق على المستوى القاعدي والولائي ثم الوطني؛
- تحديد مهام كل هيكل من هياكل الصندوق؛
- تكليف جامعة البلدة بإعداد دليل المزكي ودليل المستحقين.

المرحلة الثالثة: اللقاءات الأخيرة وضبط المشروع: تميزت هذه المرحلة باللقاءات التي تم عقدها بوزارة الشؤون الدينية وبحضور ممثلي كل من:

- وزارة الشؤون الدينية؛
- جامعة البلدة؛
- وزارة التضامن؛
- وزارة المالية؛
- وزارة البريد والمواصلات.

الهدف من هذه اللقاءات هو ضبط علاقة الصندوق بهذه الوزارات سواء تعلق الأمر بعملية جمع الزكاة أو توزيعها، ومدى مساهمة هذه الوزارات في إنجاح الصندوق، وبالتالي تم إنشاء حسابات بريدية خاصة بكل ولاية وواحد وطني، وساهمت وزارة التضامن في عملية تحديد المستحقين للزكاة.

المرحلة الرابعة: تنصيب اللجان الولائية للزكاة: بعد إنشاء الصندوق تم الإنطلاق في مرحلة تنصيب لجان الزكاة الولائية وتم اختيار ولاية سيدي بلعباس وولاية عنابة كنموذجين، ففي ولاية سيدي بلعباس تم تنصيب اللجنة بحضور وزير الشؤون الدينية وممثل عن جامعة البلدة، وتم خلالها شرح هذا المشروع من طرف ممثلي الجامعة لحوالي 500 مشارك، والأمر نفسه تم في ولاية عنابة حيث عقد لقاء مع ممثلي الشؤون الدينية لولايات الشرق الجزائري لحوالي 400 شخص، كما انطلقت أيضاً في نفس الفترة تجربة صندوق زكاة الفطر في كافة مساجد القطر الوطني.

المرحلة الخامسة: التغطية الإعلامية للمشروع: في هذه المرحلة بدأت عملية الإعلان للمشروع والتعريف بصندوق الزكاة وعمله وتعزيز ثقة الناس فيه، وإقناع المزمكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، وكان ذلك عبر وسائل الإعلام المرئية والسمعية. وبغية دفع هذا المشروع إلى الوجود وبهدف الاستفادة من تجارب الدول الأخرى تم عقد الملتقى الدولي الأول حول مؤسسة الزكاة في الوطن العربي بالجزائر يومي 10 و11 جويلية 2004 بهدف دعم تجربة صندوق الزكاة الجزائري ودراسة تجارب الدول العربية ومدى إمكانية الاستفادة منها، حيث شارك في هذا الملتقى حوالي 500 شخص من مختلف الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى عدة جامعات ومن أهم التوصيات التي خرج بها هذا الملتقى ما يلي:

- ضرورة العمل على سن منظومة قانونية تحكم ضبط سير عملية الزكاة وتحفيزها؛
- نشر فقه الزكاة في المجتمع الجزائري عن طريق الدعاية الإعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديثة المسموعة والمقروءة؛
- العمل على نشر الحصيلة المالية بشكل منظم للصندوق؛
- العمل على تمييز أموال الزكاة المحصلة لتكون رافدا سنويا لاحتياجات المستحقين؛
- العمل على دعم جهود العلماء لدراسة القضايا الفقهية الاقتصادية التي تحتاج إلى أجوبة عاجلة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن الخريطة الرسمية التي توضح حدود عمل صندوق الزكاة الجزائري، هذا الأخير يتكون من اللجان التالية (موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف):

1. اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة:

وتعرف أيضا بالهيئة المركزية للزكاة وتكون على المستوى الوطني، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق؛
- النظر في المنازعات؛
- التنظيم من حيث اللوائح والنظام الداخلي وإعداد الاستثمارات وإنشاء الهيئات الولائية وإنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة؛
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع الزكاة وتوزيعها؛
- وضع البرنامج الوطني للاتصال؛
- البحث والتطوير؛
- الرقابة الشرعية.

وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

أ. المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: يتكون من رئيس المجلس الأعلى للصندوق ورؤساء اللجان الولائية، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة الشرعية وممثل المجلس الإسلامي الأعلى، وممثل وزارة التضامن وممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق وكبار المزمكين.

ب. لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: ينقسم هذا المجلس إلى مجموعة من لجان المتابعة، وهي كالتالي: لجنة التحصيل والتوزيع، لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات، لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين، لجنة المراجعة والرقابة.

ت. المكتب الوطني لصندوق الزكاة: يتكون من رئيس المكتب الوطني لصندوق الزكاة، مجلس الإدارة تحت رئاسة الوزير أو من ينوب عنه، الهيئة الشرعية، الأمين العام وله أربع مدراء يساعدهم: (مدير الإدارة المالية والتكوين، مدير التحصيل والتوزيع، مدير الإعلام والاتصال والعلاقات، مدير الرقابة والمنازعات).

2. اللجنة الولائية لصندوق الزكاة:

تكون على مستوى كل ولاية من ولايات القطر الوطني، وتتمثل مهامها في:

- تنظيم العمل من خلال إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزمكين، ضمان تجانس العمل وتنظيم عملية التوزيع؛
 - مهمة الرقابة والمتابعة؛
 - مهمة التوجيه؛
 - مهمة النظر في المنازعات؛
 - مهمة الأمر بالصرف.
- كما تتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

أ. المكتب التنفيذي: يتشكل من العناصر التالية: رئيس المكتب الأمر بالصرف، الأمين العام وله أربعة مساعدين، وأمين المال وهو المحاسب.

ب. هيئة المداولات: تتشكل من:

- معتمد يعينه وزير الشؤون الدينية والأوقاف وهو الأمر بالصرف؛
- إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية ومشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء إلى مكان واحد؛
- ممثلين اثنين إلى أربعة من كبار المزمكين ودون الانتماء إلى مكان واحد؛
- رئيس المجلس العلمي الولائي؛
- رجل قانون ممارس (نشرية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2004، ص ص 3، 4)؛

- أعضاء من الفدرالية الولائية للجان المسجدية؛
- رؤساء الهيئات القاعدية؛
- محاسب له خبرة بالشؤون المالية؛
- اقتصادي؛
- مساعد اجتماعي؛
- اثنين إلى أربعة من أعيان الولاية.

ت. **لجان هيئة المداولات الولائية:** تنقسم هيئة المداولات الولائية إلى مجموعات من لجان المتابعة تتمثل في: لجنة التنظيم، لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات، لجنة التوجيه والإعلام، لجنة التوزيع والتحصيل.

3. اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة:

- وتكون على مستوى كل دائرة، وتتمثل مهامها فيما يلي:
 - إحصاء المزكين والمستحقين؛
 - التوجيه والإرشاد؛
 - التحصيل وتنظيم توزيع الزكاة؛
 - المتابعة؛
 - تحسيس المواطنين.
- وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

أ. **المكتب التنفيذي:** يتكون من: رئيس المكتب التنفيذي، وأمين عام بنائين، وأمين المال بمساعدين.

ب. **هيئة المداولات:** هي بمثابة الجمعية العامة وتشكل من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء وممثلي الأعيان وممثلي المزكين.

من خلال هذا العرض لمكونات الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة الجزائري، نلاحظ أنه يقوم على مبدأ الاختصاص في الوظائف وتوزيع المهام، بالإضافة إلى اعتماده الكبير على اللجنة القاعدية في تحصيل وتوزيع الزكاة.

ثالثا: إدارة صندوق الزكاة الجزائري

1. تسيير صندوق الزكاة الجزائري:

يقع صندوق الزكاة الجزائري تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها، ويسيره المجتمع من خلال القوى العاملة ممكن نقولوا فيه، كما يقوم الصندوق بتحصيل الزكاة وصرفها من خلال الحوالات ولا يتعامل مع السيولة بتاتا، وفيما يتعلق بصرف الزكاة فإنه يتم عن طريق محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة إسمية للمستحقين وتضبطها اللجنة الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة (**بوجيلة، 2006، ص ص 49، 50**).

كما عملت وزارة الشؤون الدينية على تخصيص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار من خلال مساعدة صغار المستثمرين من ذوي المهن وخرجي الجامعات، كما أن الزكاة التي يتم جمعها لها الطابع المحلي بالدرجة الأولى، بمعنى أنها لا توزع إلا على أهل الولاية التي تم جمعها فيها، كما أن الاستثمار يكون محليا كذلك. أما بالنسبة للرقابة على نشاط صندوق الزكاة، فإنه لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة وكيف تم توزيعها، وذلك من خلال (**مسدور، 2013**):

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام؛
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة، أو جمعية للإطلاع على قنوات صرف الزكاة؛
- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الأنترنت؛
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد؛
- لا بد على المزمكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال قسائم أو نسخ منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

2. طرق جمع الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري:

يتم جمع أموال الزكاة في الصندوق عن طريق:

أ. **الحسابات البريدية الجارية:** لكل لجنة ولائية لصندوق الزكاة حساب بريدي جاري تصب فيه أموال الزكاة مباشرة من طرف المزمكين.

ب. **الصناديق المسجدية للزكاة:** يوجد في كل مسجد صندوق تصب فيه زكاة المحسنين الذين يتعذر عليهم دفعها في الحسابات البريدية، وتحصى يوميا بمحضر رسمي، لتصب في اليوم الموالي في الحساب البريدي الولائي. حيث يتسلم إمام المسجد القسيمة التي تدل على أنه دفع أموال الزكاة إلى الصندوق، ويمكنه أن يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية (**نشرية وزارة الشؤون الدينية، فيفري 2013**).

أما بالنسبة للجالية الجزائرية فيمكنها دفع زكاتها عن طريق تحويل مبلغ الزكاة إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة وذلك عن طريق حوالة دولية أو غيرها يوضع عليها (**المرجع نفسه**) :

- الاسم؛
- الرقم الوطني للصندوق رقم **10-4780**؛
- مبلغ الزكاة بالحروف والأرقام.

رابعاً: الجوانب المختلفة لصندوق الزكاة الجزائري

تتعدد الجوانب المختلفة لصندوق الزكاة الجزائري إلى جوانب قانونية، اقتصادية، اجتماعية، تربوية، محاسبية، تنظيمية وإدارية. وكلها في إطار من الأحكام والضوابط الشرعية وهي كالتالي (حيواني، 2005، ص 64، 65):

1. الجوانب القانونية لصندوق الزكاة: الحديث عن الجوانب القانونية لصندوق الزكاة يختلف بحسب ما إذا كانت الدولة تطبق الزكاة وتسن لذلك القوانين وتخضع لقواعد منظمة، فإذا لم يكن هناك وجود لنظام قانوني عام للزكاة فإن وحدة النظام القانوني تقتضي خضوع المؤسسات المالية الإسلامية لذلك النظام، أما إذا كان هناك نظام قانوني عام للزكاة، فهنا تؤدي صناديق الزكاة في المؤسسات المالية الإسلامية دوراً وجوبياً شرعياً إحياءاً لفريضة الزكاة في المجتمع وتمكينها من أداء دورها المنشود. ومن هنا يتعين أن يتمتع صندوق الزكاة بوضع قانوني كأن ينص في قانون إنشاء المؤسسة المالية على صندوق الزكاة ونظام عمله.

2. الجوانب الاقتصادية لصندوق الزكاة: إن الأثر الاقتصادي للزكاة يقوم على تنفيذه وتطبيقه صندوق الزكاة كنموذج عملي على وجه الخصوص، فمفسر أصحاب المهن والحرفيين ممن لا يملكون أدوات الإنتاج يُمكن من تكوين قاعدة إنتاجية من هؤلاء المهنيين والحرفيين لا يستهان بها وذلك بقدر تعدد وتنوع هذه المهن والحرف في المجتمع، وبذلك يعمل هذا الصندوق على تحويل الطاقات العاطلة من مستحقي الزكاة إلى طاقات منتجة.

3. الجوانب الاجتماعية لصندوق الزكاة (التكافل الاجتماعي): يتجلى ذلك في نماذج عديدة من مصارف الزكاة في حالات الزواج والمرض والوفاة والحج ومواجهة أعباء الكوارث والعمليات الجراحية والظروف الطارئة والحالات الضرورية والعجز عن الكسب، وأهم من ذلك كله الأمن والأطمئنان في المجتمع وإحساس ومعرفة هؤلاء بأن حقوقهم في الزكاة محفوظة تأتيهم حيث يحتاجونها وتوفر لديهم الثقة والراحة والأمان.

4. الجوانب التربوية لصندوق الزكاة: إن للزكاة جوانب تربوية بالنسبة للمزكي وبالنسبة للمستحق أيضاً، فمن مظاهر الجوانب التربوية بالنسبة للمزكي:

- ما يكون في الزكاة من نية في إخراجها وأدائها يرى المسلم على مراقبة الله عز وجل ويعظه ضميره الإيماني ويتجلى ذلك في الامتثال لأمر الله سبحانه وتعالى؛

- تطهير نفس المعطي لها من الشح والأنانية والأثرة وكلها مظاهر سلبية في تربية الشخص المسلم؛

- تحقق الحد الأساسي لبناء الإنسان الصالح ومن هنا سميت الزكاة صدقة.

أما بالنسبة لمظاهر الجوانب التربوية بالنسبة للمستحق الأخذ للزكاة:

- الزكاة عبادة فهي حق الله، وحق الله أغلب ومن هنا اقترن حق الله بالمصلحة العامة وما يترتب عليه من فائدة للمستحقين للزكاة؛

- تطهير نفوس المستحقين من الأضغان والأطماع على المزكين من أصحاب الأموال؛

- تمرين وتدريب القادرين على الكسب وحثهم على العمل إذ لا حظ لهم في الزكاة؛

- الارتقاء بالمستوى التعليمي للمستحقين فيها بسبب الدراسة والمدارس والجامعات ومراكز تحفيظ القرآن الكريم.

5. الجوانب المالية والمحاسبية لصندوق الزكاة: يجب أن يخضع صندوق الزكاة لنظام محاسبي دقيق في الموارد والنفقات وكيفية الحساب للنصاب ولمقدار الزكاة للمستحقين.

6. الجوانب التنظيمية والإدارية لصندوق الزكاة: وهي التي تتصل بالوضع التنظيمي للصندوق ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية الإسلامية ونظام إدارته. فصندوق الزكاة يعتبر أحد التنظيمات الإدارية الزكوية في المؤسسات المالية الإسلامية يخضع للتنظيم والرقابة المتخصصة التي تتفق مع طبيعة عمله ويستفيد بالطبع من وجود هيئة الرقابة الشرعية في تلك المؤسسات ودورها الشرعي وتكون للصندوق لائحته الإدارية فيما يتعلق باختصاصاته وشؤونه.

إن هذه الجوانب الستة الأساسية في صندوق الزكاة تستهدف تحقيق العائد الاقتصادي، الاجتماعي والتربوي على السواء وإن لم يكن بدرجة واحدة في إطار النظام القانوني والتنظيمي الإداري والمحاسبي لهذا الصندوق ومن ثم يكون نموذجاً مصغراً لنظام الزكاة وإحياءاً لفريضتها.

المحور الثاني: دور صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة " حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة"

من خلال هذا المحور سنقوم بتوضيح كيفية مساهمة صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة مع إبراز إنجازات صندوق الزكاة لولاية المسيلة في هذا المجال، ونختم هذا المحور ببعض الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور صندوق الزكاة لولاية المسيلة في الحد من مشكلة البطالة.

أولاً: كيفية مساهمة صندوق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة

إن مواجهة مشكلة البطالة مسؤولية مشتركة بين الفرد والمجتمع والحكومة مصداقاً لقول رسولنا الكريم (ص): "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، حتى أن ابن حزم ذهب إلى أنه: يجب على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بكفاية الفقراء إذا لم تكف الزكاة ذلك، مصداقاً لحديث رسولنا الكريم (ص): "ما بات مسلم وجاره جائع" (قرقر).

في هذا الإطار تؤدي أموال صندوق الزكاة دوراً مهماً في الحد من البطالة من خلال تمويلها لمشاريع الشباب بواسطة آلية "القرض الحسن"، وهذا بغية مزاوله إحدى النشاطات، وتبرز أهمية هذا القرض خاصة في الحياة الاقتصادية، ذلك أن القرض يقدم خدمة ضرورية للفرد، ولكن ينبغي التنبيه إلى أن القرض في الإسلام ليس أسلوباً استثمارياً في حق المقرض، فالاستثمار وتوظيف الأموال في الإسلام يهدف إلى تحقيق عائد ما قد يكون اقتصادياً أو قد يكون معنوياً، فالقرض يعتبر من أعظم أساليب توظيف الأموال وتمبيرها، ولكنه ممنوع منعا قاطعاً من اعتباره وسيلة لتحقيق عائد اقتصادي.

وفي باب الزكاة فإن المقاصد العامة للإسلام تجيز القول بإقراض المحتاجين من سهم الغارمين، على أن ينظم ذلك وينشأ له صندوق خاص. وبذلك تساهم الزكاة مساهمة عملية في محاربة الربا والقضاء على الفوائد الربوية. فإذا كانت الزكاة تعطى منحاً وتمليكا لسد الحاجات الضرورية فلا شك أن التسليف من أجلها ممكن ومقبول. ومن بين الخصائص التي يجب توفرها في التمويل الاستثماري الذي يقوم به صندوق الزكاة ما يلي (لعمارة، 2006):

- أن يكون مجاني لا مشاركة في الأرباح فيه؛
 - أن يكون أداة من أدوات تنفيذ السياسة الاقتصادية؛
 - أن يكون خاضع لقيود الإنفاق النافع المفيد غير الرفاهي؛
 - أن يكون انتقائي يتم فيه اختيار المشروع الذي يمكن تمويله حسب الأولويات الاقتصادية للمجتمع.
- وبذلك يتبين أنه من أهداف الزكاة تلبية الحاجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية للتنمية المحلية وبالتالي المحافظة على تماسك واستقرار مكونات الاقتصاد الوطني، والمساهمة من الحد من مشكلة البطالة.
- في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن أهم مراحل وإجراءات الحصول على هذا التمويل (القرض الحسن) من طرف الشباب تتمثل فيما يلي (هوارى، 2011، ص ص 13، 14):

- التقدم بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية للصندوق؛
 - تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء؛
 - بعد التحقق من أحقيته تصادق اللجنة القاعدية على طلبه؛
 - ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة؛
 - ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضرراً والأكثر نفعاً (مردودية عالية، توظيف أكبر... الخ)؛
 - توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها؛
 - توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين الملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها؛
 - توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم؛
 - توجه القوائم الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليهم من قبل اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر نهائياً قابلية تمويل هذه المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.
- من الملاحظ أن الإجراءات كثيرة ومتعددة الجهات والهيئات، وهذا ما يعد عائقاً من حيث طول المدة والبيروقراطية التي قد تتعرض إليها الملفات في هذه الهيئات، بالإضافة إلى ما سبق هناك إجراءات أخرى لدى بنك البركة خاصة به للحصول على القرض بصفة نهائية.

ثانياً: إنجازات صندوق الزكاة لولاية المسيلة في مجال الحد من مشكلة البطالة

تؤدي صناديق الزكاة عبر مختلف ولايات القطر الوطني دوراً مهماً في الحد من مشكلة البطالة، والتي يعتبر صندوق الزكاة لولاية المسيلة واحداً منها، وفيما يلي سنقوم بتقديم بعض الإحصائيات عن حصيلة صندوق الزكاة لولاية المسيلة منذ إنشائه من سنة 2004 إلى غاية نهاية 2012:

الجدول رقم (01): حصيلة صندوق الزكاة لولاية المسيلة خلال الفترة (2004-2012)

السنة	حصيلة جمع زكاة المال	عدد الفقراء المستفيدين	حصيلة زكاة الفطر	عدد الفقراء المستفيدين
2004	6.147.054.00	1097	6.661.537.00	6103
2005	28.299.395.00	2750	7.143.906.00	5525
2006	38.780.507.00	6788	7.781.529.00	4723
2007	59.138.395.00	6751	9.443.907.00	6361
2008	18.312.241.00	2700	7.780.243.00	5102
2009	37.241.528.00	4411	10.728.429.00	4511
2010	34.830.619.00	4376	10.005.752.00	5338
2011	43.121.944.00	4490	12.128.296.00	5678
2012	55.786.360.00	6077	10.355.926.00	4431

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مداخيل صندوق الزكاة الخاص بولاية المسيلة (حصيلة زكاة المال) قد سجلت ارتفاعا من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2004-2007، ثم انخفضت في سنة 2008، وكذا في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، لتعرف انتعاشا بعدها في سنتي 2011 و 2012، ونفس الشيء بالنسبة لحصيلة زكاة الفطر، وهو ما تبرزه جليا المعطيات المتعلقة بعدد الفقراء المستفيدين في كلاهما.

إن هذه المداخيل تساهم بنسبة 37.5% في حل مشكلة البطالة عن طريق صندوق زكاة الاستثمار الممنوحة في شكل قروض حسنة قيمة الواحد منها 300.000.00 دج، تعطى للشباب أصحاب الحرف والشهادات، حيث يتم في المرحلة الأولى تكوين ملف يودع لدى اللجنة القاعدية لتنتم المصادقة عليه كمرحلة ثانية من قبل اللجنة الولائية، وفي المرحلة الأخيرة يتوجه المستفيد لاستلام الصك من بنك البركة الجزائري، ولقد استفاد 544 شابا في ولاية المسيلة من هذا الإجراء في الفترة 2004-2012، أما بالنسبة للإعانات الموجهة للإستهلاك ومن باب التوضيح فقط فقد استفاد 39.483 فرد من حصيلة جمع وتوزيع الزكاة خلال نفس الفترة السابقة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): عدد المستفيدين من القروض الحسنة الإعانات الموجهة للإستهلاك بولاية المسيلة خلال الفترة (2004-2012)

السنة	عدد المستفيدين من الإعانة	عدد المستفيدين من القروض الحسنة
2004	1097	0
2005	2750	34
2006	6788	100
2007	6771	75
2008	2700	22
2009	4434	30
2010	4376	50
2011	4490	100
2012	6077	133
المجموع	39483	544

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن هناك تذبذبا من سنة إلى أخرى في عدد المستفيدين من الإعانات الموجهة للإستهلاك وكذلك نفس الشيء بالنسبة للقروض الحسنة، والسبب الرئيسي في ذلك هو التفاوت في المداخيل المحصلة والتي تقابل كل سنة إلا أن عدد المستفيدين الإجمالي من القروض الحسنة خلال السنوات التسعة مجتمعة من 2004 إلى 2012 ضئيل جدا ويبلغ 544 مستفيد، ويرجع ذلك إلى:

- سوء الفهم وقلة الوعي من قبل دافع الزكاة للطريقة الجديدة المنظمة لجباية الزكاة والممثلة في صناديق الزكاة (قاسمي، لعويجي، 2011، ص10)؛
- غياب الحملات التحسيسية لإظهار الدور الفعال الذي تلعبه صناديق الزكاة في الحد من مشكلة البطالة؛
- غياب العمل الجماعي التطوعي في مجال الحملات التعريفية للمساهمة في تنمية موارد صندوق الزكاة من خلال تنظيم محاضرات وندوات تحسيسية؛
- غياب التخطيط الإعلامي لصندوق الزكاة، حيث تعاني صناديق الزكاة من قلة مواردها بسبب توزيع الزكاة بالطرق التقليدية من قبل مانحها ومن هنا يبرز دور التخطيط لهذه المؤسسات؛
- ضعف البرنامج الترويجي الزكوي الذي هو فعل تواصل مع الجمهور لأجل تبادل المعلومات والتفاعل المشترك مع مشاكل المجتمع قصد التأثير في سلوكيات ومواقف الأفراد والجماعات في اتجاه تنمية الروح الزكوية والنهوض بقيم المجتمع؛
- عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع، حيث أن تبسيط طرق الدفع من شأنه أن يسهل دفع الزكاة والصدقات للصندوق.

ثالثا: إجراءات وتدبير عامة لتفعيل دور صندوق الزكاة لولاية المسيلة في الحد من مشكلة البطالة

إن نجاح أي مشروع في تحقيق أهدافه، يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات والمقومات التي تمكنه من النجاح على أرض الواقع، ومشروع صندوق الزكاة يعتبر من بين المشاريع الجديرة بالاهتمام نظرا للدور الذي تؤديه في القضاء على الكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع، والتي تعتبر مشكلة البطالة واحدة منها، بالرغم من الدور الإيجابي لهذا المشروع، إلا أنه بحاجة إلى بذل جهود أكبر وعلى أكثر من صعيد، بالإضافة إلى حاجته إلى اهتمام أكبر، وفي هذا الإطار نقدم بعض المقومات أو المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل دور صندوق الزكاة على مستوى ولاية المسيلة في حل مشكلات المجتمع عموما والحد من مشكلة البطالة خصوصا، تتمثل في:

1. **توعية المواطنين بأهمية مشروع صندوق الزكاة ودوره:** وذلك من خلال:
 - أ. مشاركة جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة (إذاعة، تلفزيون، جرائد) من خلال الندوات والحصص التي يديرها المختصون في مجالات الشريعة والاقتصاد والمالية لأن المشروع يهم الجميع، ويعطي لها الوقت الكافي والشرح الوافي لكي يفهم المواطن أبعاد المشروع وأهميته؛
 - ب. إعطاء أهمية أكبر للمساجد للقيام بعملية التوعية والتحسيس بأهمية المشروع؛
 - ت. إقامة الندوات والملتقيات من طرف المختصين دائما وذلك في الجامعات والثانويات ودور الثقافة والمؤسسات الاقتصادية.

2. تفعيل عملية الجمع والتوزيع لأموال الزكاة: من خلال:

- أ. التركيز في الحملة الإعلامية على أصحاب الأموال؛
 - ب. تنظيم لقاءات دورية لمسؤولي القطاع والوالي مع كبار المزمكين؛
 - ت. اعتماد نشرية دورية عن صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول الجهات والأفراد؛
 - ث. تحويل مبالغ شهرية لبعض الفئات الفقيرة من أموال الزكاة، مع إصدار بطاقات الزكاة لكل من هذه الفئات تكون سنوية قابلة للتجديد متى استدعت الضرورة ذلك؛
 - ج. مراسلة مدراء البريد والمواصلات عبر مختلف ولايات الوطن للتعاون الكامل مع الصندوق وذلك بإلغاء كافة الرسوم والحقوق البريدية مثل: رسم إرسال الحوالات... الخ؛
- أما بالنسبة للجالية الجزائرية القاطنة بالخارج يفضل وضع موقع على شبكة الأنترنت مع إمكانية الدفع عن طريق إستعمال بطاقات الائتمان البنكية من أجل دفع مستحقات الزكاة.

3. زيادة الدعم المادي من الدولة لإنجاح المشروع:

حيث إن نجاح مشروع بهذا الحجم وبهذه الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها بحاجة إلى سيولة مادية وذلك من أجل تنظيم الملتقيات والندوات وإعداد الدراسات الخاصة بالصندوق وإنجاز المصقات الإشهارية.

4. من حيث الهيئة المشرفة على نشاط الصندوق:

- يجب أن تكون الهيئة القائمة عليه مستقلة غير تابعة للإدارة أو الهيئات وذلك لأن الواقع أثبت عدم ثقة الأغنياء والفقراء على السواء في الكثير من الجهات الرسمية؛
 - يجب أن تكون الهيئات المحلية أو اللجان المكلفة بجمع وتوزيع الزكاة محل ثقة من طرف المواطنين؛
 - يجب أن تتكفل كل لجنة محلية تحصيل الزكاة بمهمة الزكاة على غير ما هو معمول به الآن حيث يتم إرجاع المبالغ المحصلة إلى الصندوق الولائي؛
 - يجب الانتقال من مرحلة الارتجالية وعدم الوضوح إلى الدراسة الدقيقة والشفافية في كل شيء؛
 - العمل بالقوانين المنظمة للصندوق والابتعاد عن العشوائية؛
 - تفعيل دور اللجان المسجدية؛
 - تعميم صناديق الزكاة المسجدية على باقي مساجد الولاية؛
 - إشترك عدد أكبر لهيئات المجتمع المدني والجماعات المحلية في هيئة إدارة الصندوق لإعطائه أكثر مصداقية.
- تعتبر هذه المتطلبات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قادتنا إلى الاتصال ببعض المهتمين بالصندوق على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية المسيلة وخاصة السيد: "ريداني اليمين" الذي لم يبخل علينا بملاحظاته القيمة، وكذلك اتصالنا ببعض الأئمة بمساجد ولاية المسيلة، وهذا من أجل تفعيل دور صندوق الزكاة بالولاية من خلال إزالة العراقيل والمشاكل التي تعيق سيره الحسن، وحتى يتمكن من القيام بدوره كما ينبغي ويحقق أهدافه المنشودة، وإن كانت هذه المتطلبات لا يمكن أن تتحقق جميعها في المستقبل القريب إلا أننا نأمل أن في تجسيد ولو الجزء اليسير منها حتى يساهم صندوق الزكاة بولاية المسيلة في تحقيق غاياته ويحد من مشكلات المجتمع المنتشرة في الولاية وخاصة في هذه الأونة الأخيرة.

الخاتمة والتوصيات:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكننا القول أن صناديق الزكاة تعتبر أداة فعالة تستحق الاعتراف والتثمين، نظرا للدور الكبير الذي تقوم به، فيغض النظر عن نجاحها أو فشلها في بعض الولايات، إلا أنها تعد من بين الأساليب والسياسات الفعالة في مجال الحد من مشكلة البطالة لكن هذا يبقى غير كافي. في هذا المقام ومن أجل إعطاء المزيد من النجاعة لعمل صناديق الزكاة على المستوى الوطني بصفة عامة وصندوق الزكاة لولاية المسيلة خصوصا في الحد من مشكلات المجتمع وخاصة مشكلة البطالة، فإننا نضع التوصيات الآتية هذا والتي نأمل أن تحقق الهدف المنشود منها، نذكرها فيما يلي:

- القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية حول صناديق الزكاة بهدف مساعدة المختصين في تدارك نقائصه وتقديم كافة الاقتراحات المناسبة خاصة فيما يتعلق بالعوامل المساعدة على إنجاحه؛
- الاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في المجال الزكوي مثل إطلاق صيغة جديدة من القرض الحسن، تشبه صيغة المشاريع التأهيلية الموجودة في بعض الدول العربية كالاردن، وتكون بديلا إسلاميا لصيغة القرض المصغر في الجزائر؛
- إعطاء استقلالية أكثر لصندوق الزكاة من خلال وضعه تحت إدارة رجال الدين والدعاة مما يساهم في رسم صورة ذهنية جيدة لدى المواطنين، ومما سيؤثر أيضا على زيادة موارده؛
- ضرورة تطبيق كل من المحاسبة الوطنية والمحاسبة المالية والمحاسبة العمومية على أموال صناديق الزكاة من أجل المحافظة عليها وكسب ثقة المزمكين والمواطنين؛
- العمل على ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات الزكاة، من خلال جعل الحسابات مكشوفة ودقيقة بهدف إقناع المواطنين بمصير الأموال التي يدفعونها؛
- استثمار أموال صناديق الزكاة على أساس إنشاء مؤسسات استثمارية مدروسة بعناية شديدة تملك أسهمها لمستحقي الزكاة سواء كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة،
- إعادة تعديل الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة ليتمشى والبيئة الجزائرية وجغرافيتها؛
- توفير الآليات القانونية لهذا الجهاز وحمايته؛
- تحفيز التجار الكبار والمستثمرين والمقاولين المزمكين لدفع الزكاة وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنهم أو التخفيف منها؛

- رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في مؤسسات الزكاة وتوظيف أشخاص معروفين بالاستقامة والنزاهة والتقوى والعلم والسمعة العريقة؛
- العمل على زرع الثقة بين المؤدين للزكاة والمحصلين والموزعين؛
- تدريب الكوادر من النواحي الفقهية والإدارية والاقتصادية؛
- تخفيض نفقات العاملين في مؤسسات الزكاة جباية وتوزيعا.
- نشر فقه الزكاة في المجتمع المسلم، عن طريق الدعاية الاعلامية بكافة وسائل الاتصال الحديث والإعلام المرئي والمقروء والمسموع؛
- وضع آلية تمكن الفقراء من إعالة أنفسهم طوال حياتهم وفي الوقت نفسه تكوين قاعدة إنتاجية منهم.

المراجع :

1. بوحجلة محمد، (2006). محاسبة الزكاة: حالة صندوق الزكاة الجزائري. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. تخصص إدارة الاعمال. جامعة سعد دحلب بالبلدية. الجزائر.
2. حيواني هناء، (2005). صندوق الزكاة بالجزائر واستعماله في مواجهة الفقر: دراسة ميدانية لصندوق الزكاة بولاية بسكرة. مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، الجزائر.
3. غالم عبد الله، فيشوش حمزة، (15-16 نوفمبر 2011). إجراءات وتدبير لدعم سياسية التشغيل في الجزائر: المساهمات وأوجه القصور. مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
4. قاسمي السعيد، لعويجي عبد الله. (15 و 16 نوفمبر 2011). دور الزكاة في الحد من مشكلة البطالة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
5. قرقر مجدي، صندوق للزكاة لمواجهة البطالة، www.alarabnews.com، يوم: 2013/3/5.
6. لعمارة جمال، (21 و 22 نوفمبر 2006). الزكاة وتمويل التنمية المحلية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخير العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
7. مسدور فارس. تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر. ملف محمل من الانترنت: www.4shared.com، يوم: 2013/4/15.
8. ملف مشروع صندوق الزكاة، (2004). نشرية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.الجزائر.
9. موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: www.marwakf_dz.org، يوم: 2013/3/20.
10. نشرية خاصة بصندوق الزكاة. (فيفري 2013). صادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية المسيلة. الجزائر.
11. هوارى عامر. (15 و 16 نوفمبر 2011). دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. الجزائر.